مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٥٧٧

الجمعة ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الاتحاد الروسي	السيد زوكوف	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البرتغال	السيد موورايس كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد كولاكوفيتش	
جنوب أفريقيا	السيد مشابين	
الصين	السيد لي باودونغ	
فرنسا	السيد أرو	
غابون	السيدة بونغو	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد عساف	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام	
نيجيريا	السيد أوغو	
الهند	السيد فنياي كومار	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غرانت	

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا (S/2011/388)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا (S/2011/388)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/388، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر S/PV.6455)، شهدت الحالة في غرب أفريقيا بعض التطورات الإيجابية. فالأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار، والتي طال أمدها كثيرا واستنفدت قدرا كبيرا من الطاقة، انتهت أخيرا بفضل دعم المجتمع الدولي والتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

وبعد النهاية السعيدة التي آلت إليها الأزمة الغينية، استعيد النظام الدستوري في النيجر عقب تنظيم انتخابات رئاسية اعتُبرت شفافة وذات مصداقية. ومن الواضح أن الفضل في نجاح عملية الانتقال في النيجر يرجع إلى الطبقة السياسية في البلد وزعمائه والمجتمع المدني فيه. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالرئيس السابق خلال المرحلة الانتقالية، السيد سالو دجيبو، الذي وفى بوعده وعمل بالتصميم اللازم حتى انتهاء المرحلة الانتقالية.

إن ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم ومساعدة ثابتين إلى البلدان الخارجة من الأزمة يجب الاستمرار فيهما من أجل توطيد التقدم الكبير الذي أُحرز. ودعوة تلك البلدان الثلاثة إلى حضور مؤتمر قمة مجموعة الثماني الذي عقد في دوفيل في أيار/مايو والقرارات السياسية والمالية التي اتخذت آنذاك كانت رسالة دعم قوية.

بخصوص النيجر، يسعدني أن أشير إلى أن استئناف التجربة الديمقراطية فيها، التي كانت قد توقفت للأسف أثناء الأزمة، والموارد التي تتوفر لديها تسمح لها أن تصبح بمرور الوقت رمزا للنجاح السياسي والاقتصادي ما دامت تحظى بالدعم الإقليمي والدولي في التصدي للتحديات التي تنتظرها على صعيد الأمن البشري. وفي هذا الصدد، أكرر النداء الذي وجهه الرئيس محمد إيسوفو، إلى الأمم المتحدة وجميع شركاء النيجر من أجل تقديم المساعدة في إنهاء مشكلة انعدام الأمن الغذائي المزمنة والتي يعاني منها ذلك البلد منذ فترة طويلة جدا. وأحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لطلب الرئيس أن تعقد المنظمة مؤتمرا رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، والذي يأمل أن يُعقد في النيجر بحلول تشرين الثاني/نوفمبر.

ومما يؤكد أيضا التطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية خلال الأشهر الستة الماضية، تمكن عدد من البلدان من تنظيم انتخابات ذات مصداقية والتغلب على مخاطر الأزمات الانتخابية والتي كان من الممكن أن تترتب عليها آثار تزعزع الاستقرار. وبالتالي، فقد كانت بنن قادرة على حشد العزيمة اللازمة للتغلب على الانقسامات السياسية العميقة بشأن العملية الانتخابية التي تهدد الاستقرار والتماسك الوطنيين. وعلاوة على ذلك، عقدت نيجيريا انتخابات عامة شكلت خطوة كبيرة إلى الأمام نحو الديمقراطية. إن النجاح – الذي أشاد به الأمين العام خلال زيارته الأخيرة لنيجيريا – سيمكن هذا البلد من أن يواصل الاضطلاع بدوره النشط والذي يستحق الثناء كثيراً، باعتباره بلداً رائداً في مجال بناء السلام والأمن في غرب أفريقيا وخارجها. وفي كل تلك الحالات، يسعدني أن أقول إن الشراكة التي أقيمت بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي كانت هامةً للغاية لنجاح العمليات الانتخابية.

وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما يستحق الاحتفال به فيما يتعلق بما قطع من خطوات هامة إلى الأمام، فإن الاستقرار في غرب أفريقيا لا يزال هشا، ولا تزال هناك تحديات كثيرة، بالإضافة إلى التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن والتنمية في المنطقة. ولا يزال عدم الاستقرار المرتبط بالانتخابات تحديا كبيرا، وخصوصا حين نضع في الاعتبار عدداً من الانتخابات المقبلة التي ستعقد في غرب أفريقيا في السنوات القليلة القادمة. ففي غينيا، هناك مبادرات جارية لتلبية احتياجات السكان ووضع الأساس لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لنزع فتيل التوتر وتعزيز توافق الآراء على أوسع نطاق ممكن بشأن مسألة التحضير للانتخابات التشريعية التي ستجرى قبل نهاية عام ٢٠١١.

أما بالنسبة للانتخابات المقرر إجراؤها في الفترة الممتدة من الآن إلى عام ٢٠١٣ في غرب أفريقيا، فقد نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في شهر أيار/مايو الماضي في برايا مؤتمراً إقليمياً رفيع المستوى بشأن الانتخابات والاستقرار، مستخلصاً في ذلك الدروس من الانتخابات التي عقدت للتو، وذلك بهدف منع التوترات السياسية المرتبطة بالانتخابات. وكان هدف المؤتمر، الذي تم تنظيمه مع جميع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تشجيع الزخم لتحفيز الجهود على المستويات كافة، لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات سلمية في المنطقة. أملنا هو أن يسهم إعلان برايا بشأن الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا، الذي اعتمد في المؤتمر، في إيجاد ذاك الزخم.

وترتبط الجهود المبذولة لتوطيد التقدم الذي أحرز مؤخرا في غرب أفريقيا بمسائل الدفاع والأمن التي كثيرا ما أدت دورا سلبياً، على عكس الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي. وسوف يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا العمل على نحو وثيق جداً مع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في مجال إصلاح القطاع الأمني، من خلال استراتيجية إقليمية، وكذلك من خلال تنفيذ الإصلاح الذي تم بالفعل في غينيا وفي أي بلد أخر في المنطقة دون الإقليمية يمكن أن تكون فيه هذه التدابير مجدية ه.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يفوتني أن أذكر الدور الإيجابي الذي تضطلع به النساء في منع نشوب الصراعات وتسوية الأزمات في غرب أفريقيا. فكثيراً ما تنشأ فرص حل الصراعات عبر تضحيات النساء ومعاناتهن، على نحو ما رأينا في الأحداث المؤسفة التي حدثت في غينيا – كوناكري في ٢٨ من شهر أيلول/سبتمبر. وبتلك الروح، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تشجيع المبادرات الرامية إلى

مساعدة النساء في المنطقة دون الإقليمية، بما يتفق وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولن تحقق مجموعة الإجراءات التي تم اتخاذها بغية تشجيع الاستقرار الأمني في المنطقة دون الإقليمية النتائج المطلوبة ما لم تحارب بقوة ودأب آفات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، التي تزيد ضعف المؤسسات الدولة الهشة بالفعل في غرب أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٨، وضعت الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا خطة عمل إقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. ومن المهم المضي في تعبئة القادة السياسيين والمجتمع المدني من أجل مساعدة دول المنطقة دون الإقليمية في التصدي لهذا التهديد الذي يتعرض له السلام والاستقرار، إضافة إلى العواقب الصحية الواضحة التي تنشأ عنه، فيما لو استمر هذا الاتجاه المتنامي في استخدام المخدرات.

وإذ يأخذ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ذلك الهدف في الاعتبار، سوف يواصل، من خلال العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تعبئة أصحاب المصلحة العديدين، وخصوصاً في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي عقدت لجنتها السياسية اجتماعها الأول في داكار في ٢٠ حزيران/يونيه. وسوف يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، عبر رئاسته للجنة، على حفز مبادرة ساحل غرب أفريقيا، باعتبارها رائدة جهود تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

وأود أن أتناول أثر أزمة ليبيا على غرب أفريقيا. فعلى الرغم من أن حجم هذا الأثر لم يعرف بعد على نحو كامل، فقد تم التعبير بالفعل عن القلق من أن تؤدي العواقب الإنسانية والأمنية لهذه الأزمة إلى استفحال حالة عدم الاستقرار المزمن في المنطقة دون الإقليمية، وخصوصاً في بلدان الساحل. وقد أعرب مسؤولون من المنطقة دون الإقليمية، وخصوصاً رئيس النيجر الذي التقيت به مؤخراً في نيامي، عن شواغل جدية بشأن العواقب الحقيقية والمحتملة لهذه الأزمة على منطقة الساحل. فعلاوة على الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة في كوت ديفوار على المنطقة دون الإقليمية، يتعين على دول الساحل، وخصوصاً مالي والنيجر، التعامل مع الآلاف من المهاجرين من ليبيا. وقد سعى معظم هؤلاء المهاجرين إلى اللجوء إلى مناطق في تلك الدول المتأثرة سلفاً بالتخلف وانعدام الأمن الناشئين عن أنشطة الجماعات الإرهابية والمتاجرين بالمخدرات الذين ينشطون هناك.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد لوحظ ازدياد كبير في الأسلحة والمتفجرات المتداولة في النيجر ومالي وقطاع الساحل بشكل عام، من قبل الدول المتأثرة، التي أعربت عن شواغل جدية بشأن سقوط تلك الأسلحة والمتفجرات في أيدي الإرهابيين الذين ينشطون في المنطقة. وما لم نتوخ الحذر، فإن من شأن تزايد عدد الأسلحة المتداولة في المنطقة دون الإقليمية أن يؤدي إلى إطلاق موجة جديدة من عدم الاستقرار بين بلدان الساحل. وفي ذلك السياق، فنحن نرحب باستئناف التعاون الإقليمي فيما بين بلدان الساحل بهدف التصدي للتهديدات المشتركة للأمن، وخصوصاً التهديدات التي يشكلها الإرهاب.

ويشكل تردي الظروف المعيشية ومعدلات البطالة المرتفعة بين الشباب، التي تزيدها سوءا التوترات المرتبطة بالتنافس الانتخابي على السلطة، مخاطر إضافية على الاستقرار. وتمثل هذه الظروف بيئة مناسبة لتكرار نشوء النزاعات والتوترات التي تؤثر على دول المنطقة دون الإقليمية، وخاصةً في بيئة تحبط فيها التطلعات المشروعة للشعوب إلى التقدم والتغيير.

ويزيد هذه الظاهرة سوءاً أثر الأحداث الملحوظ في بلدان محددة في غرب أفريقيا. فليس هناك أي بلد من بلدان المنطقة دون الإقليمية في مأمن من مثل هذه الاضطرابات، كما رأينا ذلك مؤخراً في بوركينا فاسو، وهي البلد الذي تمتع بفترة طويلة من الاستقلال، وفي السنغال، وهي البلد الذي عرف بتقاليده الديمقراطية العريقة. وتؤكد هذه التطورات الأخيرة – فيما لو كانت ثمة حاجة إلى التأكيد – وجود الحاجة إلى المعالجة الشاملة لمسائل التنمية والحوكمة والأمن في بلدان المنطقة دون الإقليمية. فعلى الرغم من جهودها المحمودة، فهي لا تزال ضعيفة وهشة. وعليه، فإنها تستحق دعم المجتمع الدولي بكل العزم والثبات.

وختاماً، أود أن أعرب عن شكري لمجلس الأمن على اهتمامه المستمر بالحالة في المنطقة دون الإقليمية، وعلى الدعم الذي يقدمه لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جنيت على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.